لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

الرسالة العرشية

فى

توحيده تعالى وصفاته

للشيخ الرئيس ابى على الحسين بن عبد الله بن سينا
البخارى المتوفى يوم الجمعة من رمضان
سنة ثمان وعشرين
واربعمائة



الطبعة الاولى

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية
بحيدر آباد الدكن صانها الله
عن الشرور والفتن
(سنة ١٣٥٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والحمد من نعمه واعول فى جميع احوالى على كرمه

اما بعد فقد سألنى بعض من ينتمى الى ان اذكر له رسالة مشتملة على حقائق علم التوحيد على الوجه الذى يجب ان يعتقد فى الله وصفاته وافعاله مجانبا جانب التقليد مائلا الى محض التحقيق على سبيل الاختصار فاجبته الى ملتمسه مستعينا بالله ربنا وهذه الرسالة مشتملة على ثلثة اصول الاصل الاول فى اثبات واجب الوجود الاصل الثانى فى وحدانيته الاصل الثالث فى نفى العلل عنه ـ

الاصل الاول فى اثبات واجب الوجود

اعلم ان الموجود اما ان يكون له سبب فى وجوده اولا سبب له فان كان له سبب فهو الممكن سواء كان قبل الوجود اذا فرضناه فى الذهن او فى حالة الوجود لان ما يمكن وجوده فدخوله فى الوجود لا يزيل عنه امكان الوجود وان لم يكن له سبب فى وجوده بوجه من الوجوه فهو واجب الوجود فاذا تحققت هذه القاعدة فالدليل على ان فى الوجود موجودا لا سبب له فى وجوده ما اقوله ـ

نهذا الوجود اما ممكن الوجود او واجب الوجود فان كان واجب الوجود فقد ثبت ما طلبناه وان كان ممكن الوجود فممكن الوجود لا يدخل فى الوجود الا بسبب يرجح وجوده على عدمه فان كان سببه ايضا ممكن الوجود فهكذا تتعلق الممكنات بعضها ببعض فلا يكون موجودا لبتة لان هذا الوجود الذى

فرضنا

فرضناه لايدخل فى الوجود مالم يسبقه وجود مالايتناهى وهو محال فاذا الممكنات تنتهى بواجب الوجود ـ

الاصل الثانى فى وحدانيته تعالى

اعلم ان واجب الوجود تعالى لايجوز ان يكون اثنين بوجه من الوجوه وبرهانه انه لو فرضنا واجب الوجود آخر فلا بد ان يتميز احدهما عن الآخر حتى يقال هذا او ذاك اما ان يكون بذاتى او عرضى فان كان التميز بينهما بعرضى فهذا العرضى لايخلوا ما ان يكون فى كل واحد منهما او فى احدهما فان كان فى كل واحد منهما عرضى يتميز به عن الآخر فكل واحد منهما معلول لان العرضى مايلحق الشيء بعد تحقق ذاته وان كان العرضى من قبل ما يلزم الوجود ويكون فى احدهما دون الآخر فيكون الذى لا عرضى له واجب الوجود والآخر لايكون واجب الوجود وان كان التميز بينهما بذاتى فالذاتى ما يتقوم به الذات وان كان لكل واحد منها ذاتى غير ما للآخر تميز به عنه فيكون كل واحد منهما مركبا والمركب معلول فلا يكون كل واحد منهما واجب الوجود وان كان هذا الذاتى لاحدهما والآخر واحد من كل وجه لا تركيب فيه بوجه من الوجوه فالذى ليس له ذاتى هو واجب الوجود والآخر لايكون واجب الوجود فاذا ثبت بهذا ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون اثنين بل كل حق فانه من حيث حقيقته الذاتية التى هو بها حق فهو متفق واحد لايشاركه فيه غيره فكيف ما ينال به كل حق وجوده به ـ

الاصل الثالث فى نفى العلل عنه

وهو نتيجة الاصل الاول ـ اعلم ان واجب الوجود لاعلة له البتة والعلل اربع ما منه وجود الشئ وهو العلة الفاعلية وما لاجله وجود الشئ وهو العلة الغائية التمامية وما فيه وجود الشئ وهو العلة المادية وما به وجود الشئ وهو العلة الصورية ـ

ووجه حصر هذه العلل فى هذه الاربع ان السبب للشئ اما ان يكون داخلا فى قوامه وجزأ من وجوده او يكون خارجا عنه فان كان داخلا فاما ان يكون الجزء الذى يكون الشئ فيه بالقوة لا بالفعل وهو المادة واما ان يكون الجزء الذى يصير فيه الشئ بالفعل وهو الصورة وان كان خارجا فلايخلو اما ان يكون ما منه وجود الشئ وهو الفاعل واما ان يكون ما لاجله وجود الشئ وهو المقصود والغاية ـ فاذا ثبت ان هذه هى الاصول فلنعطف عليها ولنبين المسائل التى هى مبنية عليها ـ فنقول برهانه انه لاعلة له فاعلية وهو ظاهر لانه لو كان له سبب فى الوجود لكان هذا حادثا وذاك واجب الوجود واذا ثبت انه لاعلة له فاعلية فبهذا الاعتبار لا تكون ماهيته غير انيته اى غير وجوده ولايكون جوهرا ولاعرضا ولايجوز ان يكون اثنان كل واحد منهما مستفيد الوجود من الآخر ولا يجوز ان يكون واجب الوجود من وجه وممكن الوجود من وجه آخر ـ

بيان انه لا تكون ماهيته غير انيته بل يتحد وجوده فى حقيقته انه اذا لم يكن وجوده نفس حقيقته فيكون وجوده (١) نفس حقيقته وكل عارض فمعلول وكل معلول محتاج الى السبب فهذا السبب اما ان يكون خارجا عن ماهيته او يكون هو ماهيته فان كان خارجا فلا يكون واجب الوجود ولايكون منزها عن العلة الفاعلية وان كان السبب هو الماهية فالسبب لابد وان يكون موجودا تام الوجود حتى يحصل وجود غيره منه والماهية قبل الوجود لاوجود لها ولو كان لها وجود قبل هذا لكان مستغنيا عن وجود ثان ثم كان السؤال عائدا فى ذلك الوجود فانه ان كان عرضيا فيها فمن اين عرض ولزم فثبت ان واجب الوجود انيته ماهيته وانه لاعلة له فاعلية وكان وجوب الوجود له كالماهية لغيره ومنه يظهر ان واجب الوجود لا يشبه غيره بوجه من الوجوه لان كل ما سواه فوجوده غير ماهية ـ

وبيان انه ليس بعرض ان العرض هو الموجود فى الموضوع فيكون الموضوع

---

(١) كذا ولعله فيكون وجوده غير نفس الخ ـ

مقدما عليه ولا يمكن وجوده دون الموضوع وقد ذكرنا ان واجب الوجود لاسبب له فى وجوده ـ

وبيان انه لايجوز ان يكون واجبا الوجود كل واحد منهما مستفيد الوجود من الآخر لان كل واحد منهما من الوجه الذى يكون مستفيد الوجود من الآخر يكون متأخرا عنه ومن الوجه الذى يكون مفيد الوجود يكون مقدما عليه والشئ الواحد لايكون متقدما ومتأخرا بالنسبة الى وجوده وايضا لوفرضنا عدم ذلك الآخر فهل هذا يكون واجب الوجودام لافان كان واجب الوجود فلا تعلق له بالآخر وان لم يكن واجب الوجود فهو ممكن الوجود فيحتاج الى غير واجب الوجود فاذا واجب الوجود واحد غير مستفيد الوجود من واحد فهو واجب الوجود من كل الوجوه وغيره مستفيد الوجود من الآخر ـ

وبيان انه لايجوز ان يكون واجب الوجود من وجه ممكن الوجود من وجه انه من الوجه الذى هو ممكن الوجود يكون متعلق الوجود بالغير ويكون له سبب ومن الوجه الذى هو واجب الوجود يكون منقطع العلائق فيكون الوجود له ولا يكون له وهذا محال ـ

وبرهان انه لاعلة له مادية وقابلية ان العلة القابلة هى العلة لحصول المحل المقبول له اى هو المستعد لقبول وجود او كمال وجود فواجب الوجود كمال بالفعل المحض لا يشوبه نقص وكل كمال له ومنه ومسبوق بذاته وكل نقص ولو بالمجاز منفى عنه ثم كل كمال وجمال من وجوده بل من آثار كمال وجوده فكيف يستفيد كمالا من غيره واذا ثبت انه لا علة له قابلة فلا يكون له شئ بالقوة ولا تكون له صفة منتظرة بل كماله حاصل بالفعل ولا تكون له علة مادية وقولنا بالفعل لفظ مشترك اى كل كمال يكون لغيره معدوم ومنتظر وهوله موجود حاضر فذاته الكاملة المتقدمة على جميع الاعتبارات واحدة وبهذا يظهر ان صفاته لا تكون زائدة على ذاته لانها لوكانت زائدة على ذاته لكانت الصفات بالنسبة الى الذات بالقوة وتكون الذات سبب تلك الصفات فان تلك الصفات تكون متقدمة عليها

فتكون من وجه فاعلة ومن وجه قابلة وكونها فاعلة غير جهة كونها قابلة فتكون فيها جهتان متباينتان وهذا مطرد فى كل شئ فان الجسم اذا كان متحركا فيكون التحريك من وجه والتحرك من وجه آخر ـ

فان قيل ان صفته ليست زائدة على الذات بل هى داخلة فى تقويم الذات والذات لايتصور وجودها دون تلك الصفات فتكون الذات مركبة فتنخرم الوحدة ويظهر ايضا من نفى العلة القابلة انه يستحيل عليه التغير لان التغير معناه زوال صفة وثبوت اخرى فيكون فيه بالقوة زوال وثبات وهذا محال فتبين منه انه لاضد له كما لا ند له لان الضدين هما ذاتان متعاقبتان على محل واحد بينهما غاية الخلاف وهو تعالى غير قابل للاعراض فضلا عن الاضداد وان جعل الضد عبارة عن المنازع فى الملك فتبين ايضا انه لا ضد له وتبين انه يستحيل عليه العدم لانه لما ثبت وجوب وجوده استحال عدمه لان كل ما يكون بالقوة لا يكون بالفعل فيكون فيه جهتان وكلما يكون قابلا لشئ فاذا حصل القبول لايرتفع القابل فيؤدى الى ارتفاع الوجود والعدم وهو مطرد وهذا فى كل ذات وفى كل حقيقة متحدة كالملائكة والارواح البشرية فانها لاتقبل العدم اصلا لبراءتها عن لواحق الاجسام ـ

واما برهان انه لا علة له صورية ان العلة الصورية الجسمية انما تكون وتتحقق اذا كانت له مادة فتكون للمادة شركة فى وجود الصورة كما ان للصورة حظا فى تقويم المادة فى الوجود وبالفعل فيكون معلولا ويظهر من انتفاء هذه العلة عنه انتفاء جميع العوارض الجسمانية من الزمان والمكان والجهة والاختصاص بمكان وعلى الجملة فكل مايجوز على الاجسام يستحيل عليه ـ

واما بيان انه لاعلة له غائية وكمالية ان العلة الغائية مايكون لاجلها الشئ والحق الاول لا يكون لاجل شئ بل كل شئ لاجل كمال ذاته وتابع لوجوده ومستفاد من وجوده ثم العلة الغائية وان كانت فى الوجود متأخرة عن سائر العلل فهى فى الذهن متقدمة على سائر العلل والعلة الغائية تصير العلة الفاعلية علة بالفعل اعنى

فيما

فيما يكون علة غائية ـ

واذا ثبت انه منزه عن هذه العلة ايضا فتبين انه لا علة لصفته وبه يظهر انه جواد محض وكمال حق وبه يظهر معنى غنائه وانه لا يستحسن شيئا ولا يستقبح شيئا لانه لو استحسن شيئا او استقبح شيئا اوجد ذلك المستحسن ودام ولا نعدم ذلك المستقبح وبطل وباختلاف هذه الموجودات تبطل هذه القضية لان الشئ الواحد من كل وجه لا يستحسن الشئ وضده وانه لا يجب عليه رعاية الاصلح والصلاح كما هذى به جماعة من الصفاتية اذ لو كان ما يفعله من الصلاح واجبا عليه لما استوجب بذلك الفعل شكرا ولا حمدا لانه يكون قاضيا لما وجب عليه ويكون فى الشاهد كمن قضى دينه فانه لا يستوجب به شيئا بل افعاله منه وله كما سنبين بعد ـ

القول فى الصفات على الوجه الذى تلقيناه من هذه الاصول الممهدة

اعلم انه لما ثبت انه واجب الوجود وانه واحد من كل وجه وانه منزه عن العلل وانه لا سبب له بوجه من الوجوه وثبت ان صفاته غير زائدة على ذاته وانه موصوف بصفات المدح والكمال لزم القول بكونه عالما حيا مريدا قادرا متكلما بصيرا سميعا وغير ذلك من الصفات الحسنى ووجب ان يعلم ان صفاته ترجع الى سلب واضافة ومركب منهما واذا كانت الصفات على هذه الصفة فهى وان تكثرت لا تخرم الوحدة ولا تناقض وجوب الوجود واما السلب فكالقدم فانه يرجع الى سلب العدم عنه اولا والى نفى السببية ونفى الاول عنه ثانيا وكالواحد فانه عبارة عما لا ينقسم بوجه من الوجوه لا قولا ولا فعلا واذا قيل واجب الوجود فمعناه انه موجود ولا علة له وهو علة لغيره فهو جمع بين سلب واضافة واما الاضافة فككونه خالقا بارئا مصورا وجميع صفات الافعال واما المركب منهما

فكالمريد والقادر فانهما مركبان من العلم والاضافة الى الخلق ـ
واذا عرفت هذا فنحن نذكر بعض صفاته لتهتدى بمعرفتها الى مالم نذكره ـ

الصفة الاولى

اعلم انه عالم بذاته وان علمه ومعلوميته وعالميته شيء واحد وانه عالم بغيره وبجميع المعلومات وانه يعلم الجميع بعلم واحد وانه يعلمه على وجه لا يتغير علمه لوجود المعلوم وعدمه ـ

وبيان انه عالم بذاته ما ذكرناه انه واحد وانه منزه عن العلل فان معنى العلم هو حصول حقيقة مجردة عن الغواشي الجسمانية واذا ثبت انه واحد مجرد عن الجسم وصفاته فهذه الحقيقة على الوجه حاصلة له وكل من تحصل له حقيقة مجردة فهو عالم ولا يقتضى ان يكون هذا ذاته اوغيره ولانه لا تغيب عنه ذاته فهوعالم بذاته ـ

وبيان انه علم وعالم ومعلوم ان العلم عبارة عن الحقيقة المجردة فاذا كانت هذه الحقيقة مجردة فهو علم واذا كانت هذه الحقيقة المجردة له وحاضرة لديه وغير مستورة عنه فهو عالم واذا كانت هذه الحقيقة المجردة لاتحصل الابه فهو معلوم بعبارات مختلفة وإلا فالعلم والعالم والمعلوم بالنسبة الى ذاته واحد ـ

ونفسك قابل فانك اذا علمت نفسك فمعلومك غيرك اوانت فان كان معلومك غيرك فما علمت نفسك وان كان معلومك نفسك فالعالم والمعلوم هو النفس واذا كانت صورة نفسك مرتسمة فى نفسك كانت النفس هى العلم فانك اذا راجعت نفسك بالتأمل فلاتجد من نفسك ارتسام حقيقتها وماهيتها فيها مرة اخرى حتى يحصل لك الشعور بتعددها فاذا ثبت انه يعقل ذاته وعقله ذاته لايزيد على ذاته كان عالما وعلما ومعلوما من غير تكثر يلحقه بهذه الصفات ولافرق بين عالم وعاقل لانهما عبارتان عن سلب المادة مطلقا ـ

وبيان انه عالم بغيره ان كل من يعلم نفسه فبعد ذلك ان لم يعلم غيره فيكون لمانع

والمانع

والمانع ان كان ذاتيا فيجب ان لايعلم نفسه ايضا وان كان المانع خارجيا فالخارج يمكن رفعه فاذا يجوز ان يكون عالما بغيره بل يجب كما ستعلم من هذا الباب ــ

وبيان انه عالم بجميع المعلومات انه ثبت انه واجب الوجود وانه واحد وان الكل منه يوجد وعن وجوده حصل وانه عالم بذاته واذا كان عالما بذاته فعلمه على الوجه الذى هو عليه وهو انه مبدء لجميع الحقائق والموجودات فاذا لايعزب عن علمه شئ فى الارض ولا فى السماء بل جميع ما يحصل فى الوجود انما يحصل بسببه وهو مسبب الاسباب فيعلم ماهو سببه وموجده ومبدعه ــ

وبيان انه يعلم الاشياء بعلم واحد وانه يعلمها على الوجه الذى لايتغير بتغير المعلوم انه قد ثبت ان علمه لايكون زائدا على ذاته وهو يعلم ذاته وهو مبدء لجميع الموجودات وهو منزه عن العرض والتغيرات فاذا يعلم الاشياء على الوجه الذى لايتغير فان المعلومات تبع لعلمه لاعلمه تبع للعلومات حتى يتغير بتغيرها لان علمه الاشياء سبب لوجودها ومن ههنا ظهر ان العلم نفسه قدرة وهو يعلم الممكنات كما يعلم الموجودات وان كنا نحن لانعلمها لان الممكن بالنسبة الينا يجوز وجوده ويجوز عدمه وبالنسبة اليه يكون احد الطرفين معلوما له فعلمه بالاجناس والانواع والموجودات والممكنات والجلى والخفى واحد ــ

الصفة الثانية

كونه حيا قد ثبت انه واحد وانه لاعلة لذاته واذا عرفت ان حيوته ليست صفة عارضة لذاته بل معنى الحىّ هو العالم بنفسه على ماهو عليه واذ قد ذكرنا انه واحد لاتعزب ذاته عن ذاته فاذا هو حىّ لانه العالم بذاته لذاته وكل ما سواه وان كان عالما به فعلمه به بواسطة علمه تعالى بذاته تقدس وايضا الحىّ يعبر به عن المدرك والفاعل فمن له علم وادراك وفعل فهو حىّ ومن يكون له جميع المعلومات وجميع المدركات وجميع الافعال فهو اولى بان يكون حيا ــ

الصفة الثالثة

كونه مريدا فقد ظهر انه واجب الوجود وانه واحد وان اليه تنتهى الموجودات فى سلساتى الترقى والتنزل فمنه وجود الكل واليه رجوع الكل وبه قوام الكل فاذا كل ما سواه فهو فعله وهو فاعله وموجده والفاعل لايخلو اما ان يكون له بالفعل الصادر منه شعور او لم يكن فان لم يكن له شعور فلا يخلو اما ان يكون فعله مختلفا او متفقا فان كان فعله متفقا فذلك المبدء والسبب هو الطبع وان كان فعله مختلفا فذلك المبدء والسبب هو النفس النباتى وان كان له بفعله شعور فلايخلو اما ان يكون معه تعقل وعلم او لم يكن فان لم يكن فهو المبدء الذى تصدر عنه الافعال الحيوانية وان كان معه تعقل وعلم فلا يخلو اما ان يكون فعله متحدا او مختلفا فان كان مختلفا فهو المبدء الذى يسمى النفس الانسانية وان كان فعله متحد الا نه لايختلف علمه فهو النفس الفلكية ـ

فاذا عرفت هذا فتعرف ان فعل الله تعالى صادر عن العلم الذى لايشوبه جهل ولا تغير وكل فعل صادر عن العلم بنظام الاشياء وكما لاتها على احسن ما يكون فذلك يكون بارادة فاذا هو من ذاته عالم بوجود الاشياء الصادرة عنه على احسن النظام والكمال وذلك الاختلاف الذى فيها لازم لذواتها اذ لو فارق والطبع طبعه لم يكن ذلك طبعا وهو له ذاتى فلا تكون الشمس شمسا مع ان الصورة الشمسية لها ذاتية وكذلك الكلام فى النفس النباتى والحيوانى والانسانى والفلكى اذ كل ما يحصل لها من التغير والاختلاف راجع الى اختلاف موادها فهو ذاتى لها ورفع ما هو ذاتى محال فاذا اول الاشياء فارق الاشياء بعلمه الذى هو سبب لوجود جملة تامة كاملة على احسن النظام من احكام واتقان ودوام واستمرار وهو المسمى بالارادة لان صدور هذه الافعال من آثار كمال وجوده فيلزم ان يكون مريدا لها ـ

ومن ههنا يعلم معنى الغاية من انها لا تحتاج الى ميل وقصد بتخصيص واحد من الخلق لخير دون غيره فانا ذكرنا انه منزه عن العلة الغائية فاذا العناية تصور نظام الخير

الخير فى الكل فيدخل فى الوجود على حسب ماعلم فذلك التصور المتعالى عن التغير هو العناية وتلك الكمالات من آثار عنايته وارداته ـ

الصفة الرابعة

كونه قادرا انا بينا انه عالم وان الفعل الصادر عنه على وفق العلم فيه وان العلم بنظام الخير على وجه يعلم انه من آثار كمال وجوده هو الارادة ـ
فاذا عرفت ذلك فتعلم ان القادر هو الذى يصدر منه الفعل على وفق الارادة وهو الذى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل ولايلزم من هذا انه لابد ان تكون مشيئته وارادته مختلفة حتى يشاء تارة ولايشاء اخرى لان اختلاف الارادات لاختلاف الاغراض وقد ذكرنا انه لاغرض له فى فعله فاذا مشيئته وارادته متحدة ولان هذه القضية شرطية ولايلزم من قولنا ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل انه لابد (١) وان يشاء وان يفعل وان لايشاء وان لايفعل لانه علم نظام الخير على الوجه الابلغ الاكمل فلاتتغير ارادته ومشيئته ـ

الصفة الخامسة والسادسة

كونه سميعا وبصيرا وذلك ان الموجودات مختلفة فبعضها مسموع وبعضها مبصر وكونه عالما بالمسموعات هو كونه سميعا وكونه عالما بالمبصرات هو كونه بصيرا فالعلم واحد وانما تختلف اسماؤه لاختلاف متعلقاته فاذا تعلق ببواطن الاشياء يسمى خبيرا واذا تعلق بظواهر الاشياء سمى شهيدا واذا تعلق بالمعدودات سمى محصيا واذا تعلق بالمسموعات سمى سميعا واذا تعلق بالمبصرات سمى بصيرا واذا تعلق بدقائق الاشياء مع حفظ تلك ورعايتها سمى لطيفا واذا جمع فيقال عالم الغيب والشهادة لايعزب عن علمه مثقال ذرة فى الارض ولا فى السماء ـ

---

(١) ن صف ـ لابدون لا يشاء وان لايفعل كما يلزم من قولنا ان شاء فعل انه لابد وان يشاء وان يفعل

الصفة السابعة

كونه متكلما قد ذكرنا انه واحد وانه منزه عن العلل الاربع فوصفه بكونه متكلما لايرجع الى ترديد العبارات ولا الى احاديث النفس والفكرة المتخيلة المختلفة التى العبارات دلائل عليها بل فيضان العلوم منه على لوح قلب النبى صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة القلم النقاش الذى يعبر عنه بالعقل الفعال والملك المقرب هو كلامه فالكلام عبارة عن العلوم الخاصة للنبى صلى الله عليه وآله وسلم والعلم لا تعدد فيه ولا كثرة (وما امرنا الا واحدة كلمح بالبصر) بل التعدد اما ان يقع فى حديث النفس والخيال والحس فالنبى صلى الله عليه وآله وسلم يتلقى علم الغيب من الحق بواسطة الملك وقوة التخيل تتلقى تلك وتتصورها بصورة الحروف والاشكال المختلفة وتجد لوح النفس فارغا فتنتقش تلك العبارات والصور فيه فيسمع منها كلاما منظوما ويرى شخصا بشريا فذلك هو الوحى لانه القاء الشئ الى النبى بلا زمان فيتصور فى نفسه الصافية صورة الملقى والملقى كما يتصور فى المرآة المجلوة صورة المقابل فتارة يعبر عن ذلك المنتقش بعبارة العبرية وتارة بعبارة العرب فالمصدر واحد والمظهر متعدد فذلك هو سماع كلام الملائكة ورؤيتها وكلما عبر عنه بعبارة قد اقترنت بنفس التصور فذلك هو آيات الكتاب وكلما عبر عنه بعبارة نقشية فذلك هو اخبار النبوة فلا يرجع هذا الى خيال بذهن محسوس مشاهد لان الحس تارة يتلقى المحسوسات من الحواس الظاهرة وتارة يتلقاها من المشاعر الباطنة فنحن نرى الاشياء بواسطة القوى الظاهرة والنبى صلى الله عليه وآله وسلم يرى الاشياء بواسطة القوى الباطنة ونحن نرى ثم نعلم والنبى صلى الله عليه وآله وسلم يعلم ثم يرى — فاذا عرفت هذه الصفات وعلمت انه واجب الوجود وانه لا علة له داخلة ولا خارجة يسهل عليك معرفة بقية الاشياء والصفات التى اطلقت عليه تعالى فانه اذا قيل حق فمعناه يرجع الى وجوب وجوده فان الشئ اما ان يكون واجب الوجود او ممتنع الوجود او ممكن الوجود فواجب الوجود هو الحق المطلق وممتنع

الوجود

الوجود هو الباطل المطلق وممكن الوجود هو باعتبار نفسه باطل وبالنظر الى موجبه واجب وبالنظر الى رفع سببه ممتنع فيمتنع ويعدم فيكون بالالتفات الى السبب وعدم السبب ممكنا —

واذا قيل انه جواد فمعناه انه يفيد الوجود من غير عوض ولا غرض من المدح والتخلص من الذم ولا يقصد به نفع الغير —

واذا قيل ملك فهو المستغنى الذى يستغنى عن كل شئ ولا يستغنى عنه شئ فى شئ فان الاستغناء يعتبر فيه ثلاثة امور لا توجد فى غيره اصلا — الاول انه لا تتوقف ذاته على الغير — الثانى انه لا تتوقف صفاته العرية عن الاضافة الى الغير — الثالث ان لا تتوقف على الغير صفاته التى تعرض لها الاضافات لان ذاته مبدأ للمضافين فهى اذا متقدمة عليهم واذا كانت متقدمة عليهم لم تكن حينئذ فقيرة الى ما به استغنى فاذا غناه لذاته وليس لغيره عنه غنى —

واذا قيل اول فهو باعتبار ذاته هو الذى لا تركيب فيه وانه منزه عن العلل وباضافته الى الموجودات هو الذى يصدر عنه الاشياء —

وعلى الجملة هو الذى يكون ولا يكون شئ البتة ولم يكن الآخر وقد كان قبله فهو ذلك الشئ اولا وبعد كونه آخرا فاذا كل كمال وجمال ووجود يكون لغير الحق فهو للحق الاول اولا ومستفاد منه ولا يكون لما عداه —

واذا قيل آخر فهو الذى يرجع اليه الموجودات فى سلسلتى الترقى والتنزل وفى سلوك السالكين وهكذا تطلق عليه جميع الصفات بشرط ان لا تتكثر ذاته ولا تنخرم وحدته ولا تتطرق اليه علة من العلل فاذا ثبت انه واجب الوجود وانه واحد وانه لا علة له وانه تام الوجود ولا يفوت منه كمال —

فاذا عرفت هذا فتعلم ان جميع ماسواه هو فعله وانه صدر عنه لذاته وانه لا يشترط ان يسبقه عدم وزمان لان الزمان تابع للحركات وهو من فعلها نعم يشترط سبق العدم الذاتى لان كل شئ هالك ومنعدم فى نفسه وانما وجوده منه تعالى والذى لذاته يكون سابقا على ما يستفيد من غيره فاذا كل شئ سوى البارى تعالى يسبقه العدم

على الوجود سبقا ذاتيا لازمانيا والفاعل الذى يفعل لذاته اشرف واجل من الفاعل الذى يفعل لسبب طار او عارض ـ

وتحقيق هذا ان الذات اذا لم يصدر منه شئ وبقى على ما كان فلا يصدر عنه اذا واذا صدر فلابد من تغير لذاته بحدوث ارادة او طبع او شئ مما يشبه هذا وهذا محال وهو كامل فى ذاته والافعال صادرة عنه فيعلم انه لا يتوقف على زمان و استعلام وقت هو اولى بالفعل فيه وحدوث علة غائية وباعث وحامل فان الذات اذا لم يصدر منه شئ وكان يعرض ان يصدر فهو فى فاعليته ممكن الفعل والممكن لا يترجح احد طرفيه الا بسبب فاذا كل من لم يكن فاعلا ثم صار فاعلا فانما يكون بسبب والسبب اما ان يكون خارجا او داخلا ولا جائز ان يكون خارجا لانه لا موجود الا هو فلا يجوز ان يؤثر فيه غيره وان كان داخلا فيه فيكون تغير وانفعال فى ذاته وكيف يكون قابلا للتغير والانفعال وهو الذى (يمحو ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب) اشارة الى الحق (١) الاشخاص النوعية بنسخ بعضها بعضا واقامة غيرها مقامها حيث لم يكن دوامها ابدا وام الكتاب هو تعلق علمه على الوجه الكلى العالى عن التغير والزوال ـ

وهو الصانع الازلى والقادر الابدى الذى بيده مفاتح الغيب ومنه عنصر الوجود فاذا قد ثبت ان وجود الازلى ضرورى وعلمه ملازم لوجوده وفعله ملازم لعلمه اما بالنسبة اليه فعلى سبيل الاتحاد فظاهر واما بالنسبة الى الموجودات فعلى سبيل الاعتبار حتى لا يستدل بتغيرها على تغيره وبعدمها على عدمه فيكون الاستدلال بالكائن الفاسد على الدائم الباقى بل هو الدليل اليه اولا والمرشد اليه ثانيا تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا ـ

فاذا القديم هو الله تعالى لافتقار الموجودات الى القديم كافتقار المعدومات الى الموجد واما التغيرات المحسوسة فهى فى الماديات دون الابداعيات واذا كان هو الفاعل فيها على الحقيقة حالتى الوجود والدوام لزم من تلك الفاعلية الحقيقية

(١) كذا ولعله الى محو او محق

داومه ابدا والمحدث كل ماسواه لان وجوده ليس بذاته بل بالاول جل وعلا — فالكلام الملخص واللفظ المنقح ان يقال ان الله تعالى هو القديم فحسب لانه غير مسبوق بعدم وليس وجوده من غيره والحادث ماسواه لانه مسبوق بالعدم ووجوده بالاول عظمت قدرته —

القول فى صدور الافعال عنه

فقد عرفت انه واجب الوجود وانه واحد وانه ليس له صفة زائدة على ذاته تقتضى الافعال المختلفه بل الفعل آثار كمال ذاته واذا كان كذلك ففعله الاول واحد لانه لو صدر عنه اثنان لكان ذلك الصدور على جهتين مختلفتين لان الاثنينية فى الفعل تقتضى الاثنينية فى الفاعل والذى يفعل لذاته ان كانت ذاته واحدة فلا يصدر منها الا واحد وان كانت فيه اثنينية فيكون مركبا وقد بينا استحالة ذلك فيلزم ان لا يكون الصادر الاول عنه جسما لان كل جسم مركب من الهيولى والصورة وهما محتاجان الى علتين او الى علة ذات اعتبارين واذا كان كذلك استحال صدورهما من الله تعالى لما ثبت انه ليس فيه تركيب اصلا فاذا الصادر الاول منه غير جسم فهو اذا جوهر مجرد وهو العقل الاول والشرع الحق قد ورد بتقرير ذلك فانه عليه السلام قال (اول ماخلق الله العقل) وقال عليه السلام (اول ماخلق الله القلم) ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا والاول اشارة الى دوام الخلق والثانى الى دوام الامر نعم الكل صادر عنه فى سلسلتى الترتيب والوسائط ونحن اذا قلنا هذا الفعل صادر عنه بسبب والسبب منه ايضا فلا نقص فى فاعليته بل الكل صادر منه وبه واليه فاذا الموجودات صدرت عنه على ترتيب معلوم ووسائط لايجوز ان يتقدم ماهو متأخر ولايتأخر ماهو متقدم وهو المقدم والمؤخر معا نعم الموجود الاول الذى صدر عنه اشرف وينزل من الاشرف الى الادنى حتى ينتهى الى الاخس فالاول عقل ثم نفس ثم جرم السماء ثم مواد العناصر الاربعة بصورها فموادها مشتركة وصورها مختلفة ثم

يترقى من الاخس الى الاشرف فالاشرف حتى ينتهى الى الدرجة التى توازى درجة العقل فهو بهذا الابداء والاعادة مبدئ ومعيد ـ

القول فى قضائه وقدره

على سبيل الاختصار قد عرفت انه واحد وانه لا يتغير وعرفت صفاته فينبغى ان تعرف من جملة ما عرفت ان قضاءه هو علمه المحيط بالمعلومات مبدعاته ومكوناته وان قدره ايجاب الاسباب للمسببات وانه لاعلة له غائية حاملة وانه اذا وجد السبب وجد المسبب وبذكر السبب والمسبب وتفصيلها يظهر اثبات الحكمة الآلهية فى وجود هذه الموجودات وانها وجدت على اكمل ما يمكن ان يكون وانه لم يختلف عنها شيئ من كمالها الممكن لها فى نفس الامر ولو كان فى الامكان وجود اكمل مما هى عليه لما وجدت على غيره وان هذه الشرور الحاصلة فى بعض الموجودات وان كان حصولها على سبيل الوجوب واللزوم لكنها غير خالية عن حكمة تامة بها يكون قوام العالم ولولا تلك الحكمة لما وجدت هذه الشرور لان الخيرات هى مبادى الشرور فعند استيفاء الخيرات وانتهائها ربما ظهرت الشرور وربما خفيت هذا فى الشيئ الواحد وفى المصادرات امور شريرة لاجل المنافرات والمنافيات ولكنها نادرة جدا بالاضافة الى الوجود اذ هو خير كله او الغالب خيره واما الشرور فيجب اضافتها الى الاشخاص والازمان والطبائع وسيأتى لذلك زيادة شرح ـ

وانه متى حصل حينئذ نقص فى آحاد نوع ما كان ذلك النقص عائدا الى ضعف فى القابل وقصور فى المستعد والا فالفيض عام من غير بخل به ولا منع عنه فلاينبغى ان يتوهم الاغمار وضعفاء العقول ان هذا التعليل يرجع الى افعاله تعالى لان افعاله نتائج صفاته وصفاته لذاته والذات موجبة ابدا فلو كان لافعاله علة لكان لصفاته علة لان صفاته مصادر افعاله ولو كان كذلك لكانت ذاته مركبة وقد سبق انه محال فاذا كل ما فى الوجود فهو كما ينبغى فعدله فضل وفضله عدل ـ

وليعلم

وليعلم انه لامعقب لحكمه ولاراد لقضائه نعم ينبغى ان يتلطف فى اضافة الخير والشر اليه وهذا انما يعلم بعدان يوسط بتقسيم حاصر۔

فنقول المعلوم لايخلو اما ان يكون خيرا محضا اوشرا محضا اوشرا من وجه وخيرا من وجه والذى هو خير من وجه وشر من وجه اما ان يكون خيره غالبا اويكون الخير والشر فيه متساويين فاما الخير المطلق فقد وجد وهو الحق تعالى وكذلك العقول الفعالة ومن يقرب منهم اذهى اسباب الخيرات والبركات ۔

واما الشر المطلق والغالب والمساوى فلم يوجد لان احتمال الشر الكثير لاجل ان يحصل خير يسير شر كثير هذا فى الغالب والمساوى ۔ واما الشر المطلق فممتنع الوجود اصلا فلا تقتضى الحكمة ايجاده واما الخير الغالب فيجب فى الحكمة ايجاده ولا يليق بالجواد اهماله لانه نتيجة العلم السابق بنظام الكل على الوجه التام وهو لازم للوجود ولان احتمال الشر اليسير لاجل ان يحصل الخير الكثير (١) فهذا القسم كالمقابل لما قبله فاذا اضيف الشر اليه فاضفه (٢) على العموم مثل (الله خالق كل شئ ۔ والله خلقكم وما تعملون) ۔

واذا اضيف الخير اليه فعلى الخصوص مثل (بيده الخير وهو على كل شئ قدير ۔ يريدالله بكم اليسر ولايريدبكم العسر) لان الحق الاول تعالى مفيض الخيرات ومنزل البركات فالخير مقتضى بالذات وبالقصد الاول والشر مقتضى بالعرض وبالقصد الثانى ولست اريد بالقصد ههنا القصد والاختيار اللذين هما من موجبات الكمال ومخصصات الزمان لان ذلك فى الحق الاول محال لما سبق ان فيضان الخير منه على سبيل اللزوم فاذا كان كذلك لزم من ذلك اللزوم ان يكون له مقابل هو اثر لذلك الفيض ومثاله من المحسوسات الضياء للشمس والظل للشخص ۔

وهو الموجود المطلق فمنه ماوجوده بغير وسط وهو العقل الاول الذى وجوده ابداعى وتتلوه العقول الفعالة فذلك السلوك العقلى الآخذ من المبدأ الاول وذلك الاثر الذى هو المعلول الاول يسمى قصدا اولا وذلك لضرورة الترتيب

---

(١) كذا ولعل ههنا سقطا ۔ وهو ۔ خير كثير (٢) كذا ولعله فاحمله ۔

الحاصل بغير وسط وضيق العبارة عن كنه هذا السلوك والترتيب العقليين (١) وهذا هو الخير المحض الذى لا يشوبه شر البتة وهو المراد بالقضاء فى لسان الشرع لانه الحكم الثابت المستمر على سنن واحد وعلى هذا الترتيب ما حصل من العقول التاليين له اولا فاولا ـ

واما ما بعده (٢) عن الفيض وقبول الامر فان الخير فيه غالب من حيث دخوله فى الوجود لكن ذلك الخير الغالب لما كثرت مباديه وتباينت اسبابه لزم من ذلك التباين والكثرة شر ما على سبيل المصادفات وصار للزومه كأنه مقصود ولكنه مقصود ثانيا ليتميز عن الاول هو وسائر المعلولات الصادرة عن العقل الاول الجارية مجرى تفصيل الجملة الواقعة تارة والمرتفعة اخرى وهو المراد بلفظ القدر قال الله تعالى (وانزلنا من السماء ماء طهورا لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا انعاما واناسي كثيرا) ولكن استقصاء الكائنات وعلى الجملة فجميع ما فى الكائنات من الخير لا يتأتى بدون الماء ولكن علم قطعا انه اذا وقع فيه ناسك غرق وكذلك النار وما فيها من المنافع واصلاح العالم مع احراقها ما تقارنه وعلى هذا جميع ما فى العالم فاذا قد ثبت ان الخير مقصود بالقصد الاول وبالذات وان الشر داخل بالعرض والقصد الثانى وان كان كل بقدر والحمد لله واهب العقل وملهم الصواب والصلوة على محمد سيد الابرار وآله الاطهار وصحبه الاخيار ـ

---

(١) صف ـ العقلى (٢) صف ـ ما بعد

تمت الرسالة بعونه